الانتخابات التشريعية الأولى في اليابان لعام ١٨٩٠

الكلمات المفتاحية: دستور، انتخابات، مجلس نيابي

أ.م. د. أفراح محمد علي
الجامعة المستنصرية/كلية الاداب
afrahm@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص

تأتي أهمية دراسة موضوع (الانتخابات التشريعية الأولى في اليابان لعام ١٨٩٠)، لأنها تُعد أول انتخابات تشريعية في تاريخ اليابان، ومجلس النواب الذي تشكل بموجبها أول مجلس تشريعي شعبي منتخب يشارك في العملية السياسية، وتشكيل المعارضة التي أصبح لها دور في عملية صنع القرار السياسي؛ إذ لم تستطع الحكومة من تجاوزها أو التقليل من أهميتها. بين البحث استفادة الحكومة اليابانية من تلك الانتخابات، والإجراءات والوسائل التي اتبعتها في محاولة للخروج منها بنتائج لصالحها. لأول مرة في تاريخ اليابان يشارك العامة من الناس في العملية السياسية بعد قرون من التهميش في ظل الأنظمة السياسية السابقة قبل وفي أثناء عهد ميجي، وحتى قبل صدور الدستور وقانون الانتخابات في ١١ شباط ١٨٨٩، إلى أن شاركوا في تلك الانتخابات في الأول من تموز عام ١٨٩٠.

المقدمة Introduction

"في اعتقادي إنه ليس هناك فرحة أكبر من مشاركة السعادة مع الآلاف والآلاف من أبناء شعبي." (١)

الإمبراطور ميجي

على الرغم مما قامت به حكومة الإمبراطور ميجي من حركة إصلاحية رائدة وضعت اليابان خلال العقدين من الزمن في مصاف الدول المتقدمة، إلا أن تلك الحركة واجهت عقبات جمة لا سيّما في مجالها السياسي، إذ أنَّ هناك تركة ثقيلة من النظام الإقطاعي، والذي كان ينبغي على الإمبراطور ميجي التعامل معها بحكمة وحذر؛ ليمهد الطريق إلى الحركة الإصلاحية، وإذا ما كانت الحركة الإصلاحية اتخذت سلسلة من الإجراءات ذات الصلة في المجالات التعليمية والاقتصادية

إلا أن الإصلاح في المجال السياسي تأخر نسبيًا؛ لاعتبارات عدة أبرزها إلغاء النظام الإقطاعي وإلغاء نظام الطبقات وإلغاء نظام الساموراي فضلًا عن ذلك كان هدف رواد حركة

الإصلاح في باكورة انطلاقها منصبًا بشكل أساس على إعادة السلطة للإمبراطور وحصر جميع الصلاحيات بيده، أدت تلك الأسباب مجتمعة إلى نشوب معارضة قوية من أنصار النظام الإقطاعي الأمر الذي أدى إلى نشوب حرب أهلية عرفت بحرب بوشن.

شهدت اليابان كإمبراطورية مرحلتين جديدتين من تاريخها السياسي، أُختلف عما سبقه؛ إذ أثرت تلك المرحلتين فيما بعد على الحياة ومجريات الأحداث السياسية. المرحلة الأولى امتدت بين الأعوام (١٨٥٣ – ١٨٦٧)، بدأت بزيارة الأسطول البحري الأمريكي للسواحل والأرخبيل الياباني وكسر عزلة اليابان الطوعية واستمرت حتى عودة السلطة الفعلية إلى يد الإمبراطور بتنازل أخر شوگون كحاكم عسكري في تاريخ اليابان. أما المرحلة الثانية امتدت بين الأعوام (١٨٦٨–١٨٩٠)، بدأت بتولي الإمبراطور ميجي كإمبراطور بيده السلطة الفعلية المسلوبة أو (التي كانت مسلوبة) لقرون طويلة حتى صدور أول دستور وقانون انتخابات في تاريخ اليابان الحديث.

أثرت القرارات السياسية التي اتخذت في تلك المرحلتين على مجريات الإحداث والواقع السياسي المتبع طيلة عهد ميجي (١٨٦٨–١٩١٢)، فشهدت اليابان في المرحلة الأولى كسر قرار عزلتها، وتكبيلها بمعاهدات غير متكافئة مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب هذا من جانب، والصراع الداخلي بين أنصار الشوگون وأنصار الإمبراطور التي انتهت بفوز الأخيرة من جهة أخرى، فأثرت تلك الأحداث في المرحلة الثانية وعلى القرارات والتطورات السياسية التي ستشهدها اليابان طيلة عهد ميجي.

دخلت اليابان في المرحلة الثانية في عهد جديد من القرارات والتطورات والأحداث السياسية غير المعهودة بفعل كل تلك المتغيرات في جميع النواحي، التي اضطرت بها لاتخاذ قرارات لا سيّما في الجانب السياسي فرضتها عليها تطور الأحداث الاجتماعية والفكرية في اليابان بعد موجة التغريب التي شهدتها بعد عام ١٨٦٨، وإرسال طلبة للدراسة في أوربا، ما أدى إلى ظهور طبقة من المفكرين المتأثرين بالحياة السياسية الغربية.

كان لهؤلاء المفكرين والطلبة دور كبير في نشر الفكر والأساليب الغربية المتبعة في أوربا بعد عودتهم إلى البلاد ورغبتهم في تطبيق ما يشبهها ويلائم المجتمع الياباني في الحياة السياسية اليابانية، ما أدى إلى تكوين طبقة مطالبة بحقوقها كشعب له حق المشاركة في الحياة السياسية بتطبيق تلك الأفكار والأساليب، ومن هنا جاءت المطالبة أن يكون لليابان

دستور يشبه الدساتير الغربية، ومجالس محلية للانتخابات ومجلس نواب يتكون من مجلسي شيوخ وعموم كما هو معمول في أوربا لا سيما بريطانيا وألمانيا.

إنّ اختيار موضوع أول انتخابات تشريعية في تاريخ اليابان في العصر الحديث لعام ١٨٩٠ عنوان لبحثٍ؛ لأهمية تلك الانتخابات في دخول اليابان مرحلة جديدة من تاريخها؛ إذ تُعد انتقالة من مرحلة أللادستور إلى مرحلة دستورية حديثة، انتقالة من دولة لم تعرف مجالس محلية ولا قانون انتخابات ولا مجلس نيابي إلى دولة عصرية ديمقراطية تمتلك كل تلك الوسائل ضمن برنامجها السياسي، حتى لو جاءت تلك الوسائل عن طريق مطالبات شعبية أجبرت صناع القرار السياسي في اليابان على تطبيقها والرضوخ لها، لكنها انعكست إيجابًا على سياسة اليابان الداخلية والخارجية فيما يتعلق بالتعامل مع الغرب فيما يخص المعاهدات غير المتكافئة. فلا يمكن تسمية أي دولة عصرية بهذا المصطلح ما لم تملك دستور وقانون انتخابات ومجالس محلية ومجلس نواب، دولة عصرية لديها القدرة على مواجهة الغرب.

سنبين في هذا البحث دور المفكرين والمطالبين بالدستور والمجالس المحلية المنتخبة ومجلس الدايت المنتخب وقانون الانتخابات وأثرهم، وموقف حكومة طوكيو من تلك المطالب وإجراءاتهم، ولما لتلك الوسائل من أثر في صناعة القرار السياسي في اليابان فيما يتعلق بالمدة المتبقية من عهد ميجي. ومدى استفادة الحكومة اليابانية من الانتخابات، والإجراءات والوسائل التي اتبعتها قبل وفي يوم وبعد الانتخابات، وموقف المعارضين والمتمثلة بصناع القرار (الرجال الكبار)، والمؤيدين المتمثلة بالمطالبين والمؤيدين للانتخابات من هذه العملية السياسية الحديثة. سنوضح دور الأحزاب المؤيدة والمعارضة التي تشكلت قبل الانتخابات، وموقف الحكومة منها، وكيف تعاملت مع المعارضة منها، وكيفية استعدادها لتلك الانتخابات، وممارساتها التي اتبعتها مع الصحف التي ذكرت هذه الوقائع.

الفرضية التي سنناقشها في هذا البحث هي دور المطالبين بالانتخابات والدستور والمجالس المحلية والدايت على الرغم من كونهم في المرحلة الأولى التي امتدت بين الأعوام (١٨٥٣-١٨٦٧) وفق الرؤية والتقسيم التاريخي لهذا البحث، كانوا من المؤيدين وحتى المشاركين في عودة السلطة الفعلية المسلوبة للإمبراطور في إحياء ميجي، لكنهم لم يبقوا على هذا الموقف المؤيد للإمبراطور ولكل القرارات السياسية التي صدرت من قبل صناع القرار في اليابان بعد الإحياء أي بعد عام ١٨٦٨، ما الذي أدى إلى تغيير سياستهم من المؤيدين إلى

المعارضة؟ لماذا لم يلبي انتخابات عام ١٨٩٠ طموح الشعب الياباني والمطالبين بها على الرغم من تحقيق ونجاح مطالبهم؟ على الرغم من موافقة الحكومة على أعطاء عامة الشعب مجالس وفقًا لمطالباتهم، لكن هل مثلت هذه المجالس والنتائج التي خرجت منها في الانتخابات طموحهم وأهدافهم؟

والاشكالية التي سنحاول أن نوضحها في هذا البحث دور وأثر الانتخابات التشريعية الأولى في رسم سياسة اليابان الداخلية والخارجية، وهل استفادت حكومة طوكيو من تلك الانتخابات؟ هل قرار الحكومة بإعلان قانون الانتخابات وتحديد موعد إجراء أول انتخابات تشريعية جاء فعلا وفق رؤية سياسية مدروسة أم نتيجة للضغوط والمطالب الشعبية؟ هل كانت حكومة طوكيو مستعدة بالسماح للمعارضين من دخول المعترك السياسي والمشاركة في عملية صنع القرار؟ هل موافقة صناع القرار في اليابان على أعطاء عامة الشعب مجالس محلية ومجلس دايت جاء نتيجة قناعتها لما لهذين المجلسين من دور في تطوير السياسة اليابانية، أم كانت لديها رؤى وأهداف أخرى من الموافقة على هذا القرار؟

وأخيرًا لا يمكن التحجيم والتقليل من أهمية تلك الانتخابات في تاريخ اليابان السياسي، إذا ما علمنا أن يابان ميجي الحديثة كانت حديثة الولادة، واتخاذ مثل تلك الإجراءات والقرارات السياسية لم يكن باليسير على رجال الحكم في اليابان، لكن بالرغم من ذلك قرروا وعملوا على تطوير اليابان وتطبيق التشابه الغربي أو (تطبيق ما يشبه المعمول به في الغرب من ممارسات ديمقراطية لكن على وفق ما يلائم الرؤية والروح اليابانية)، ومع ما ينسجم من أهداف الحكومة اليابانية التي كانت جُل اهتمامها المحافظة على أكبر قدر من صلاحيات الإمبراطور ومركزيته في صنع القرار.

أولًا: تطور العملية السياسية في اليابان في عهد ميجي قبل الدستور

One: The evolution of the Political Process in Japan during Meiji era before the constitution

وضع الإمبراطور موتسو هيتو الملقب ميجي Meiji [٢](١٨٥٣-١٩١٢/١٨٦٧-١٩١٢) خلال سنوات حكمه، مع فريق عمله الذي تألف من أربعمئة شخصية يابانية مخلصة له من ذوي الاتجاهات العامة والاهتمامات المتنوعة، برنامجًا لتحديث اليابان منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكان المتنورون اليابانيون يؤمنون إيمانًا راسخًا بضرورة القيام بالإصلاح الذي بدأ في الأعوام ١٨٣٠-١٨٤٤، والذي عرف بإصلاحات تامبو، ثم توقف

لأسباب مختلفة؛ الأمر الذي أكد وجود رغبة قوية لدى قادة الساموراي Samurai[٣]، وطبقة التجار والصناعيين، بإصلاح النظم اليابانية القديمة التي كانت تعوق تطور المجتمع الياباني بشكل واضح[٤].

تمت الإصلاحات على دفعات تدريجية على وفق برنامج متكامل أعدته نخبة متميزة من أفضل المصلحين اليابانيين الذين كانوا يحيطون بالإمبراطور ميجي والمعروفين بالجينرو[٥](Genro)، أو رجال الدولة الكبار (Elder Statesmen)، وقد بلغت أولًا الجوانب التربوية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، أما فيما يخص السياسية فتأخرت قرابة عقدين من الزمن إلى أن توجت بإعلان الدستور الياباني الذي أبقى على سلطات الإمبراطور كاملة[٦].

كان معظم قادة الإصلاح الجدد من رجال الحكم والإدارة ورجال المال والأعمال في عهد توكوگاوا Tokugawa [٧](١٦٠٣-١٨٦٧) أولًا، وصغار الساموراي الرونين التي كانت تعادي بشدة حكومة الباكوفو [٨](Bakufu) ثانيًا، تحمس كل هؤلاء للإصلاحات الجديدة لأسباب ذاتية ووطنية معًا، إلا أن الإمبراطور ميجي كان على علمٍ بطريقة إقامة التوازن بين حماس الفئتين وتوظيفهما لخدمة مشروعه الإصلاحي الرامي إلى تحويل اليابان إلى دولة عصرية قوية من جميع النواحي[٩].

نشطت الأحزاب السياسية في اليابان مع بداية عهد ميجي؛ إذ تعددت الاتجاهات الفكرية السياسية فيما بعد إدراكهم للمعاني التي اقتبسوها من الغرب، فظهرت مصطلحات جديدة في المجتمع الياباني؛ إذ غيرت الإصلاحات المتلاحقة الكيان السياسي والبناء الاجتماعي للأمة اليابانية وساهمت في بناء ركائز الدولة اليابانية الحديثة التي يقف فيها الإمبراطور على هرم السلطة، الذي يتمتع بصلاحيات مطلقة، والذي له حق الطاعة على جميع اليابانيين من دون استثناء[١٠].

كان إنشاء مجلس نواب ودستور على النمط الغربي هدفًا عامًا قوميًا ضروريًا في اليابان، حتى يتمكن للغرب أن يتعامل معها على قدم المساواة. ومع ذلك فإن اختلاف الرؤى حول توقيت ومحتوى الدستور المقترح قد أثار الكثير من الاضطراب السياسي.

طالبت العديد من المجموعات السياسية خارج الحكومة اليابانية والذين تزعمهم إيتاجاكي تايسوكي Itagaki Taisuke[١١](١٨٣٧-١٩١٩) مُنذُ عام ١٨٧٣، وما بعدها بالدستور بأسرع ما يمكن. إذ انضمت كل من المعارضة اليابانية، والمثقفين، وأثرياء الفلاحين

إلى حركة الحرية وحقوق الشعب التي انتشرت في جميع أنحاء الإمبراطورية. انشقت الحكومة اليابانية تجاه تلك الحركة، واتجه المنادون للإسراع بالدستور إلى العنف. كان الغالبية من كبار رجال الدولة والمصلحين الذين تزعموا الحركة الإصلاحية في عهد ميجي في تلك الأثناء يريدون التريث والإبطاء في وضع الدستور، لاعتقاد تلك الفئة أن الشعب الياباني بمثابة شعب "**شبه متقدم**" وهناك ضرورة قصوى للإعداد الجيد للشعب قبل وضع الدستور، فقدم وزير المالية الياباني آنذاك أوكوبو توشيميتشي Okubo Toshimichi[١٢](١٨٣٠-١٨٧٨) "**اقتراحه حول سياسات الدستور**" إلى الإمبراطور في عام ١٨٧٣[١٣].

إن فشل تمرد ساتسوما أنهى الخطر المباشر على استقرار حكومة ميجي. إلا أن إيتاجاكي تايسوكي استقال هو وقادة مهمين آخرين من الحكومة بسبب الخلاف على مسألة الحرب مع كوريا عام ١٨٧٤، وشنوا حملة سياسية ضد احتكار السلطة التي كانت بيد قادة ساتسوما وجوشو. وتوضح الخط العام للهجوم في عام ١٨٧٤، عندما قدم إيتاجاكي وإتباعه مذكرة انتقدوا بها السلطة بلا منازع التي يتمتع بها المسؤلون ودعوا إلى إنشاء جمعية وطنية منتخبة على الفور بحيث تشارك الحكومة سلطاتها مع الشعب. وما بدأ كحركة احتجاج بين صفوف الساموراي الساخطين المستبعدين عن مركز السلطة أكتسب زخمًا من خلال تنظيم الجمعيات السياسية المدافعة عن الحقوق الديمقراطية والحكم الذاتي المحلي والجمعية الوطنية. وبانتشار هذه "**الحركة من اجل الحرية وحقوق الشعب**"، كما عرفت آنذاك، من توسا وباقي أجزاء البلاد، وانتشرت الجمعيات السياسية المناهضة للحكومة كالنار في الهشيم. أما الأجزاء المناظرة لجمعية توسا السياسية فقدت تأسست في عام ١٨٧٤، باسم نادي "**مساعدة الذات**" لمحاربي الساموراي السابقين فقد نمت بسرعة[١٤].

ظهرت بوادر إنشاء الأحزاب السياسية في اليابان بين الأعوام ١٨٧٣-١٨٧٥، إذ شهدت تلك الأعوام حملة كبيرة تدعوا إلى إنشاء هيئة نيابية وانتشرت في تلك الأثناء أفكار وكتابات روسو وسبنسر وغيرهم من كتاب ومفكري الغرب، وترجمت تلك الكتابات إلى اللغة اليابانية، فاستخدمت في حملة الدعاية ضد حكومة ميجي[١٥].

تأثر كلٌ من كومورو نوبو Komuro Nobuo(١٨٣٩-١٨٩٨)[١٦]، وفوروساوا شيجيرو Furusawa Shigeru(١٨٤٧-١٩١١)[١٧] بالنظام البرلماني الانكليزي بعد أن زاروها للدراسة، وتطلعوا إلى تطبيقه في اليابان، نجح الرجلان في إقناع ايتاجاكي تايسوكي

وجوتو شوجيرو Gotō Shōjirō[١٨](١٨٣٨-١٨٩٧) بتبني فكرة تقديم عريضة طالبوا بها حكومة طوكيو بإقامة مجلس نيابي عن طريق الاقتراع العام في ١٧ كانون الثاني ١٨٧٤[١٩]، لكن لم تنجح تلك العريضة إلا في إثارة قضية الحكم النيابي على صفحات الجرائد، والتي تعرضت أيضاً للمسألة سواء أكانت مؤيدة أم معارضة[٢٠].

عقد مؤتمر أوساكا في ١٤ نيسان ١٨٧٥، لتجميع القوى الوطنية المناصرة للإصلاحات، فحرص أوكوبو توشيميتشي في كلمته التي ألقاها أمام المؤتمر، على نشر فكرة مهمة، مفادها أن مبادئ الوثيقة الإمبراطورية الخمسة لعام ١٨٦٨ (ميثاق العهد)[٢١]، ستنفذ على مراحل؛ تبعًا لتطور درجة الوعي لدى اليابانيين، وليست تحت أي شكل من أشكال الضغط الداخلي أو الضغط الخارجي[٢٢]. أسفر مؤتمر أوساكا عن نتائج متواضعة فقط، إذ بدأت منها الخطوات التجريبية الأولى باتجاه حكومة تمثيلية، لأنها سمحت بإقامة مؤتمر لحكام المقاطعات بعد ثلاث سنوات[٢٣].

أنشأت حكومة طوكيو مجلس الشيوخ الياباني في ربيع عام ١٨٧٥، لاحتوائها حركة المطالبة بالدستور وإقامة حكم نيابي، معينه جميع أعضاء هذا المجلس، لكن هذا الأمر لم يقض على الحركة التي ازدادت قوة، فكان صدور الإعلان الإمبراطوري الذي وعد بإقامة حكم نيابي بالتدريج، بذلك أُلزمت الحكومة بإقامة ذلك النظام وإصدار الدستور. أصدر الإمبراطور أمرًا في ٦ أيلول ١٨٧٦، لدراسة النظم الدستورية المختلفة، والعمل على وضع مشروع للدستور الياباني، لذلك أنشئ "**مكتب دراسة النظم الدستورية** Seido Torishirabe Kempo Kyoku" بصورة لجنة منبثقة عن مجلس الشيوخ، وبدأت اللجنة عملها ومهامها على الفور[٢٤].

كان من العوامل الذي اثر في حكومة طوكيو الاستجابة للحركة البرلمانية القبول العام بين قادة الحكومة لفكرة أن الحكومة الدستورية يجب أن يتم تبنيها في النهاية. وقبل التقديم المطالبات بجمعيات منتخبة شعبياً من قبل المعارضة في عام ١٨٧٤، كان كيدو تاكيوشي Kido Takyoshi[٢٥](١٨٣٣-١٨٧٧) قد أيد فكرة الحكومة الدستورية، وصيغت مسودة مقترحات عدة ضمن الحكومة تتصور نظامًا سياسيًا يستند إلى دستور مع بعض الضمانات لحقوق الشعب. لذا فمن الواضح أن المقترحات الأولى لإعادة تنظيم النظام السياسي على وفق نظام دستوري لم تنشأ كنتيجة لمطالبات المستبعدين السياسيين[٢٦].

أنشأت جمعيات للتمثيل النيابي على وفق مؤتمر أوساكا الثاني المنعقد عام ١٨٧٨، في كل مقاطعة يابانية[٢٧]، ومنُحت هذه الجمعيات سلطات مالية محدودة، لكن لم يكتب لهذه الجمعيات أن تقوم بدورها المطلوب، إذ أن البلاد سادتها موجة من الاضطراب السياسي والحركات الاحتجاجية الذي حال من دون ازدهار هذه الجمعيات[٢٨].

صدر مرسوما إمبراطوريا في ٢٢ تموز ١٨٧٨، لتنظيم مجالس المحافظات عن طريق الاقتراع، فكان هذا بمنزلة وضع أساس الحكم النيابي الذي ستشهده اليابان بعد ذلك باثني عشر عامًا. وبموجب ذاك المرسوم، مُنح حق الاقتراع لجميع الذكور ممن بلغوا العشرين عامًا على الأقل، بشرط أن يكونوا من دافعي ضريبة الأطيان والتي لا تقل عن (٥ ين) سنويًا. وأصبح من حق مجلس المحافظة أن يقر الموازنة الخاصة بالمحافظة، ويحدد طريقة جباية الضرائب، فتبعت هذه الخطوة التمهيدية لإقامة الحكم النيابي بصدور مرسوم كانون الثاني ١٨٨٠، الخاص بإنشاء مجالس الأحياء والمدن بنفس الطريقة[٢٩].

افتتحت جمعيات مماثلة لما شهدتها المقاطعات في المدن والقرى، لكن حكومة طوكيو عمدت من جهة أخرى إلى إصدار مجموعة من النظم والقوانين في شهر نيسان ١٨٨٠، لتنظيم الاجتماعات العامة والجمعيات والهيئات مما جعل ممارسة النشاط السياسي أمرًا محفوفًا بالمخاطر والصعاب، حتى أصبح من المستحيل على أرض الواقع قيام أي هيئات وطنية[٣٠]. اتخذت الحركات والاحتجاجات التي بدأت بها طبقة الساموراي السابقة مفاهيم سياسية غربية كالدستورية والحقوق الطبيعية والرأي العام لمكافحة التعسف الحكومي، فتحول الاحتجاج بين عامي ١٨٨٠-١٨٨١، إلى حركة شعبية ضمت أكثر من (٣٠٠,٠٠٠) من أصحاب الأراضي وأصحاب الصناعة والمزارعين، وكان هدف تلك الحركات والاحتجاجات هو تشكيل مجلس نيابي وطني. منيت جميع تلك الحركات والاحتجاجات بالهزيمة في نهاية عام ١٨٨٤. [٣١]

ظهر نقاش حاد بين صانعي السياسة في اليابان الجينرو على الاختيار بين بديلين هما النظام الديمقراطي البرلماني المتقدم على النمط البريطاني، والنظام الملكي الدستوري الأقل ديمقراطية على النمط الألماني. فضّل الكثير من المثقفين والسياسيين المتقدمين وعلى رأسهم أوكوما شيجينوبو Okuma Shigenobu[٣٢](١٨٣٨-١٩٢٢) النظام البريطاني، إلا أن المحافظين في الحكومة وعلى رأسهم أيتو هيروبومي Itō Hirobumi[٣٣](١٨٤١-

١٩٠٩) فضلوا الأنموذج الألماني، لخشيتهم وخوفهم أذا سُمح بكثير من الحريات في الوقت الذي ما زالت فيه وجهات النظر السياسية للشعب في مراحلها البدائية، فسوف يترتب على ذلك ظهور العنف وعدم الاستقرار. واستشهدت تلك الفئة بالعنف الذي حدث في أعقاب الثورة الفرنسية وضرورة تجنب هذا العنف في اليابان مهما كلف الأمر[٣٤]. تقدم عدد من المفكرين السياسيين اليابانيين يتزعمهم أوكوما شيجينوبو عام ١٨٨١، بعد موجة الاحتجاجات التي عمت أرجاء البلاد بمقترحات لإنشاء نظام نيابي شبيه لما هو في انكلترا، وبعده إقامة مجلس نيابي يجري دعوته للاجتماع في عام ١٨٨٣، لذلك ارتفعت الأصوات في كل أنحاء البلاد تنادي وتطالب بضرورة إنشاء مجلس نواب لمنع الفساد السياسي عرفت تلك المجادلات بين إيتو وأوكوما بأزمة عام ١٨٨١، اضطر الأخير لتقديم استقالته على أثره، مما سينعكس في النهاية انعكاسات خطيرة على صياغة الدستور[٣٥]. إذ سينفرد إيتو هيروبومي على رأس اللجنة التي تولى مهام صياغة الدستور وفقًا للرؤية التي تلائم وتمكن الإمبراطور جميع الصلاحيات.

أعلن الإمبراطور ميجي تحت ضغط شعبي متنام بلاغًا في ١٢ تشرين الأول ١٨٨١، جاء فيه أن اليابان ستحظى بدستور عصري بحلول عام ١٨٨٩[٣٦]، فبدأت حركة المطالبة بالحكم النيابي تدخل طور التنظيم السياسي بعد صدور بيان الإمبراطور، استفادت القوى السياسية من الإصلاحات، فبدأ ظهور الأحزاب على الساحة السياسية[٣٧]، وكان حزب الأحرار (الحزب الليبرالي Libral Party) المعروف باليابانية جيوتوو Jiyuto، أسبق الأحزاب إلى الظهور، الذي أسسه ايتاجاكي تايسوكي، فعقد مؤتمره التأسيسي في طوكيو في ١٨ تشرين الأول ١٨٨١، مستندين إلى مبادئ الحرية وحقوق الإنسان والشعب. وأسس أوكوما شيجينوبو في ١٤ آذار ١٨٨٢، الحزب التقدمي الدستوري رايككين سيتو Rikken Seito، حزب دعاة حركة حقوق الشعب، وتأسس حزب الإصلاح كايشنتو Kaishinto، في ١٤ آذار ١٨٨٢، لذا كانت على حكومة طوكيو مواجهة هذه الأحزاب فأسس إيتو هيروبومي حزب الدستور الإمبراطوري المعروف باليابانية باسم ريككين تايسيتو Rikken Teiseito، في آذار ١٨٨٢، شكلت قيادة من كبار رجال السلطة، فضلًا عن كبار موظفي الإدارة المركزية والمحافظات والمجالس البلدية، كان هدف هذا الحزب الدفاع عن صلاحيات الإمبراطور في النظام الدستوري المقترح[٣٨].

سرعان ما حلت تلك الأحزاب نفسها لأسباب ذاتية ناجمة عن فقدان الرغبة في التنظيم الحزبي المبكر في اليابان من جهة، ولعدم رغبة الحكومة اليابانية في اقتباس تجربة العمل الحزبي من الغرب من دون أن تكون الأرض اليابانية مهيأة لمثل هذا العمل من جهة أخرى، فضلا عن اتهام هذه الأحزاب بإثارة الفوضى السياسية من قبل الحكومة اليابانية[٣٩].

كُلِّف إيتو هيروبومي من قبل الإمبراطور ميجي، إعداد الخطوات التحضيرية لكتابة الدستور؛ فسافر في آذار ١٨٨٢، مع وفد من الخبراء إلى بريطانيا وبلجيكا وفيينا وبرلين للاطلاع على النظم الدستورية فيها، واستيضاح بعض السياسيين والحقوقيين فيها عن نقاط محددة، استمرت رحلته حتى آب عام ١٨٨٣، وبعد عودته بدأ بالإعداد للدستور الياباني[٤٠].

عملت الحكومة اليابانية على تشكيل مجلس وزراء حديث في ١٢ كانون الأول ١٨٨٥، كخطوة في طريق إقامة نظام دستوري حديث يتطلع إليه الشعب والمعارضين من رجال السياسة، فضم هذا المجلس تسع وزارات، فضلاً عن رئاسة الوزارة، وحددت الواجبات الإدارية للوزراء في إطار سلطة مركزية، والفصل بين الشؤون العامة للدولة وشؤون البلاط الإمبراطوري[٤١].

عيّن الإمبراطور إيتو هيروبومي رئيسًا للوزراء في عام ١٨٨٥، لكنه تخلى عن الحكم عام ١٨٨٧، لسلفه كورودو كيوتاكا Kurodo Kiyotaka[٤٢](١٨٤٠-١٩٠٠/١٨٨٨-١٨٨٩)، إذ تفرغ إيتو خلال الأعوام ١٨٨٧-١٨٨٩؛ لإعداد الدستور الياباني، تعاونه لجنة من خبراء يابانيين، فضلًا عن هيرمان روسلر Hermann Roseler[٤٣](١٨٣٤-١٨٩٤) المستشار وأستاذ الحقوق الألماني في جامعة طوكيو[٤٤].

حاولت الأقلية الحاكمة الجينرو المحيطين بالإمبراطور ميجي، أظهار النظام السياسي الجديد في اليابان وإقناع العالم بأن على رأس الحكومة اليابانية حكومة عصرية متحررة ودستورية، ولم تكن مسألة الديمقراطية هي المسألة الأكثر أهمية لدى حكومة طوكيو فعلًا في وقت إعلان الإمبراطور وعده بتقديم دستور للأمة اليابانية[٤٥].

ثانيًا: إعلان لائحة قانون الانتخابات والدستور ١١ شباط ١٨٨٩

Two: The Declaration of the Election and Constitution Act on 11 Feb 1889

أعلن الإمبراطور ميجي لائحة قانون الانتخابات في ١١ شباط ١٨٨٩:

"**أننا، نزولًا إلى نصيحة مجلسنا الخاص، قررنا منح موافقتنا على قانون الانتخابات لأعضاء مجلس النواب والملحق الخاص به، وأن يعلن، وأننا في الوقت نفسه نأمر، واعتبارًا من السنة التي تتم بها دعوة مجلس النواب الإمبراطوري، بعقد انتخابات وفقًا للقانون الحالي.**"(٤٦)

تكونت لائحة الانتخابات من ١١١ مادة موزعة ومقسمة على أربعة عشر فصلًا على النحو الأتي:

الفصل الأول – الدوائر الانتخابية– المواد ١– ٥.

الفصل الثاني– مؤهلات الناخبين– المواد ٦– ٧.

الفصل الثالث– مؤهلات المرشحين– المواد ٨–١٣.

الفصل الرابع– القواعد المشتركة السارية على الناخبين والمرشحين. المواد ١٤–١٧.

الفصل الخامس– القوائم الانتخابية– المواد ١٨– ٢٩.

الفصل السادس– تاريخ الانتخاب ومراكز التصويت– المواد ٣٠– ٣٣.

الفصل السابع– التصويت– المواد ٣٤–٤٥.

الفصل الثامن– اجتماع الانتخابات– المواد ٤٦– ٥٧.

الفصل التاسع– الفائزين في الانتخابات – المواد ٥٨– ٦٥.

الفصل العاشر– الفترة الانتخابية والانتخابات التعويضية– المواد ٦٦– ٦٨.

الفصل الحادي عشر– تنظيم مراكز الاقتراع– المواد ٦٩–٧٧.

الفصل الثاني عشر– قضايا المحاكم الخاصة بالانتخابات– المواد ٧٨– ٨٨.

الفصل الثالث عشر– العقوبات– المواد ٨٩– ١٠٥.

الفصل الرابع عشر– قواعد تكميلية– المواد ١٠٦–١١١. (٤٧)

منحت لائحة الانتخابات حق الانتخاب إلى (٤٥٣.٠٠٠ ألف) ناخب من أصل (٤٢ مليون) مواطن ياباني. على وفق للمادة (٦) من الفصل الثاني من اللائحة، على الناخب أن يكون مواطن ذكر يتجاوز عمره ٢٥ عامًا، ومسجل ويسكن لمدة أكثر من عام في منطقته

الانتخابية. وهناك مطلب أضافي أدى إلى عدم تأهل غالبية السكان باستثناء شريحة ضئيلة وهي على الناخب أن يكون قد سدد (١٥ ين) في ضرائب الأراضي الوطنية عن سنة على الأقل في السنوات الثلاث السابقة للانتخابات[٤٨].

مهدت لائحة الانتخابات لانتخاب (٣٠٠) ممثل ليخدموا فترات انتخابية أمدها ٤ سنوات. وقسمت المقاطعات اليابانية ٤٧ إلى (٢٥٧) منطقة انتخابية، وخصصت ممثل واحد أو أثنين لكل منطقة حسب عدد سكانها. وكان الهدف أن تخصص اللائحة ممثلاً واحدًا لكل (١٢٠) ألف مواطن تقريبًا بغض النظر عن عدد الناخبين المؤهلين. وتحصل مقاطعات ذات الكثافة السكانية بين (١٠٠ و ٢٠٠) ألف نسمة على مقعد واحد في المجلس، والمقاطعات ذات الكثافة السكانية التي تتجاوز (٢٠٠ ألف) نسمة تحصل على مقعدين[٤٩]. انطبقت الدوائر الانتخابية على التقسيمات الإدارية التي تتفاوت فيها الكثافة السكانية تفاوتًا كبيرًا، ففي بعض الدوائر خصص ٥٤ ناخبًا لمقعد واحد، وفي البعض الأخر بلغ عدده ٤٠٠٠ ناخبًا. ومن جهة أخرى لم تكن الدوائر منفصلة، بل كانت تختلط مع جماعة الناخبين القروية في معظم الدوائر[٥٠].

كانت نظرة أيتو هيروبومي السياسية أن هناك فئات اجتماعية يجب تمثيلها في الحياة السياسية في اليابان: الأولى هم فئة كبار الساموراي الذين يجب حصر تمثيلهم في مجلس الأشراف Upper House، الذي يعينه الإمبراطور لمساعدته في إدارة الشؤون العليا للبلاد. وتتشكل الفئة الثانية والثالثة من الدايميو والتجار ورجال المال والأعمال وكبار الإداريين، ويناط بهم العمل في مجلس النواب المنتخب من هذه الشرائح فقط، وليس من عامة الناس الذين لا يستطيعون دفع الضريبة المحددة لقاء السماح لهم بالاقتراع[٥١].

تعاملت الأقلية الحاكمة بحذر مع الديمقراطية، على الرغم من أنهم وعدوا بمجلس نواب في الدستور، إلا أنهم لم يوضحوا كيف سيتم إجراء أية انتخابات، ولم يحددوا القواعد الانتخابية في أي فقرة من الدستور، وتركوا هذه المهمة إلى لائحة الانتخابات[٥٢].

واصلت لجنة أعداد مشروع الدستور عملها بسرية تامة، مستعينة بخبرة المستشار الدكتور الألماني هيرمان روسلر، فأكملت اللجنة عملها في ربيع عام ١٨٨٨، فوقع خلاف بين أيتو هيروبومي وزملائه في اللجنة حول طريقة إعلان الدستور، فاقترح بإنشاء جمعية وطنية منتخبة لمناقشة المشروع وإقراره، وحينئذ يصبح الدستور ساري المفعول. كان هناك

اقتراح أخر مفاده عرض المشروع على الإمبراطور لإقراره، على أن يصدر الدستور بشكل منحة من الإمبراطور إلى الشعب. وأخيرًا توصلوا إلى حل بتشكيل مجلس عن طريق التعيين، لبحث مشروع الدستور وإقراره، عُرف باسم "**المجلس الخاص**"، اقتصر عمله على دراسة مشروع الدستور، والقوانين الخاصة بالمجلسين النيابيين، ومجلس البلاط ومجلس النبلاء. وأُختير أعضاء المجلس الخاص من كبار رجال الدولة من طبقة النبلاء الجديدة التي تشكلت عام ١٨٨٥، وكان بمثابة مجلس استشاري للإمبراطور، يقدم له المشورة في المسائل التالية:

١- تفسير الدستور والقوانين المترتبة عليه.

٢- وضع مشروع التعديلات الدستورية.

٣- وضع نصوص المراسيم الإمبراطورية الهامة.

٤- وضع مشروعات القوانين الجديدة، وتعديل القوانين ومراجعتها، وغير ذلك من المسائل الإدارية والمالية الهامة[٥٣].

أصبح أيتو هيروبومي أول رئيس للمجلس الخاص، ويعقد اجتماعاته بحضور الإمبراطور- وضم هذا المجلس الوزراء بحكم منصبهم وذلك على مدى الحياة وفق ترشيح رئيس الوزراء[٥٤]، كان عدد أعضاء المجلس ٢٦ عضوًا، ثم زاد إلى ٣٣ عضواً، يُعينون من الإمبراطور، أما بالنسبة للوزراء كانوا أقلية دائمًا نسبة لعددهم القليل الذي لم يتجاوز ١٠ وزراء، وعُدّ هذا المجلس بمثابة هيأة استشارية عليا تقدم الاستشارة للإمبراطور في الشؤون الداخلية والخارجية، وكان لهذا المجلس دورًا كبيرًا وفعالًا ضد الاتجاهات التمثيلية والليبرالية[٥٥].

بدأ المجلس الخاص النظر في الدستور، وراء أبواب مغلقة، من داخل القصر الإمبراطوري، وبسرية تامة، تجنبًا لتسرب أي معلومة إلى الصحافة والرأي العام، ما قد يؤدي إلى حدوث موجة من النقد تعوق انجاز الدستور على النحو الذي تريده الدولة. حرص الإمبراطور ميجي على حضور الجلسات والمشاركة في مراجعة مشروع الدستور مراجعة دقيقة. أكمل المجلس مهمته في كانون الثاني ١٨٨٩، وأعلن صدور الدستور في ١١ شباط ١٨٨٩، في حفل متواضع حضره ممثلو الدول الأجنبية، وكبار مسئولي الدولة، ورؤساء مجالس المحافظات[٥٦]. دخل دستور ميجي حيز التنفيذ في ٢٩ تشرين الثاني ١٨٩٠ حتى ٢ أيار ١٩٤٧.

تزعم الإمبراطور الياباني قمة البناء التشريعي على وفق الدستور، إذ كان من الوجهة الدستورية رأس الحكومة الأعلى، ومالًك لـلأرض كلها، وقائدًا للجيش والأسطول، وهو الذي يكسب الإمبراطورية وحدتها واستمرارها وقوتها وسمعتها المستمدة من سمعة إمبراطورها، وقد شاءت لقوته التشريعية إنشاء مجلسين نيابيين، مجلس الأشراف ومجلس النواب[٥٧]، لذلك عُدَّ الإمبراطور منبع لكل القوانين في اليابان ويستطيع أن يحكم بغياب التشريعات من المراسيم الإمبراطورية، ويستطيع أن يحل البرلمانات في حالة وقوفهم حجر عثرة في طريق خطط وزرائه، هو المسؤول عن قيادة الجيش والبحرية وإعلان الحرب وصنع السلام وإبرام المعاهدات، ومنح التكريم وإصدار العفو العام والخاص. والمجلس الخاص كانت هيأة أكثر نفوذًا من – نظيرها الموجود في انكلترا– كان مجرد جمعية استشارية ولم يكن من الضروري الأخذ بمشورته، التي كان تقديمها يعد امتياز. وكان وزراء الدولة الذين يشكلون مجلس الوزراء مسؤولين أمام الإمبراطور وليس أمام البرلمان، لا سيّما قادة الجيش والبحرية فهم يعدون خارج سياسات الحزب ولا يمكن استجوابهم في البرلمان مثل باقي الوزراء[٥٨].

تضمن الفصل الثالث من الدستور الجديد المجلس النيابي الإمبراطوري والذي ضم المواد (٣٣–٥٤). لكن جميع فقرات هذه المواد لم تحدد القواعد الانتخابية بل ترك هذا الأمر للائحة قانون الانتخابات. فيما يلي مواد الفصل الثالث من الدستور المتعلقة بالبرلمان الإمبراطوري[٥٩]:

المادة ٣٣– يتألف البرلمان الإمبراطوري من مجلسين، مجلس الأشراف ومجلس النواب.

المادة ٣٤– يتألف مجلس الشيوخ وفقًا للمرسوم الخاص به من أفراد العائلة الإمبراطورية، ومن النبلاء، ومن الذين يرشحهم الإمبراطور.

المادة ٣٥– يتألف مجلس النواب من الأفراد الذين ينتخبهم الشعب وذلك على وفق شروط قانون الانتخابات.

المادة ٣٦– لا يجوز لشخص أن يجمع عضوية كلا المجلسين في أنٍ واحد.

المادة ٣٧– كل قانون يتطلب موافقة البرلمان الإمبراطوري ليصبح نافذًا.

المادة ٣٨– على كلا المجلسين التصويت على مشاريع القوانين المقدمة له من قبل الحكومة، ويجوز لهم تقديم مشاريع قوانين.

المادة ٣٩- اللائحة التي يرفضها أي المجلسين لا يجوز أن تُعرض للتصويت مرة ثانية في الدورة نفسها.

المادة٤٠- يحق لكلا المجلسين تقديم طلبات للحكومة سواء أكانت من ناحية القوانين أم أي موضوع أخر. لكن أن رفضت فلا يجوز تقديمها مرة أخرى في الدورة نفسها.

المادة ٤١- يستدعى البرلمان الإمبراطوري للاجتماع في كل سنة.

المادة ٤٢- تمتد دورة البرلمان الإمبراطوري ثلاثة أشهر. وعند الضرورة يمكن تمديد الدورة بمرسوم إمبراطوري.

المادة ٤٣- عند الضرورة يمكن عقد دورة استثنائية فضلا عن الدورة الاعتيادية. وتحدد مدة الدورة الاستثنائية بمرسوم إمبراطوري.

المادة ٤٤- إن افتتاح وختام وتمديد وتأجيل دورة البرلمان الإمبراطوري تسري بالوقت نفسه على كلا المجلسين.

وفي حالة صدور أمر بحل مجلس النواب تتأجل اجتماعات مجلس الأشراف.

المادة ٤٥- عند صدور أمر بحل مجلس النواب يصدر مرسوم إمبراطوري بانتخاب أعضاء جدد للمجلس، ويدعى المجلس الجديد للانعقاد في غضون خمسة أشهر من تاريخ صدور الحل.

المادة ٤٦- النصاب القانوني للمناقشة والتصويت على أي موضوع ثلث أعضاء المجلس فما فوق.

المادة ٤٧- يعتمد في التصويت في كلا المجلسين على الأغلبية المطلقة. وفي حالة التعادل ترجح كفة الطرف الذي يصوت رئيس المجلس إلى جانبه.

المادة ٤٨- تعقد مناقشات المجلسين علنًا. ويمكن أن تجري في جلسات سرية بطلب من الحكومة أو بقرار من المجلس.

المادة ٤٩- يحق لكلا مجلسي البرلمان الإمبراطوري أن يقدم خطابات للإمبراطور كلٌ بدوره.

المادة ٥٠- يمكن لكلا المجلسين استلام عرائض مرفوعة من الرعايا.

المادة ٥١- يحق لكلا المجلسين، فضلًا على ما يسمح لهم به الدستور الحالي وقانون المجلسين، تشريع لوائح ضرورية لإدارة شؤونهم الداخلية.

هذه الفقرات فيما يخص المجلس النيابي المرتقب ومجلس الوزراء.

كان لواضعي الدستور الياباني وهم رجال الجينرو رأي فيما يتعلق بمجلس النواب ومجلس الوزراء وفيما يتعلق بفقرات الدستور ووفقًا للمواد المتعلقة بالمجلس النيابي وهو وجوب أن يبقى مجلس الوزراء والإدارة التنفيذية الفعلية في اليابان بيد الإمبراطور حصرًا، وبعيدًا عن القوى السياسية المتصارعة وأن لا يتأثر القرار في اليابان بموقف الأحزاب والبرلمان، حيث أقر الدستور مسؤليتهم أمام الإمبراطور الذي خول بممارسة السلطة التنفيذية(٦٠).

المادة رقم (٥) يمارس الإمبراطور السلطة التشريعية بموافقة المجلس النيابي الإمبراطوري.

السلطة التشريعية تعود إلى السلطة الحاكمة للإمبراطور؛ لكن هذه السلطة يجب أن تمارس دائمًا بموافقة البرلمان. فالإمبراطور يوعز لمجلس الوزراء لوضع مسودات القوانين، أو قد يبتدئ البرلمان بمشروع قانون؛ وبعد موافقة كلا المجلسين عليه يمنح الإمبراطور موافقته وعندئذ تصبح هذه المسودة أو المشروع قانونًا. فالإمبراطور ليس مركز السلطة التنفيذية فحسب، وإنما أيضا مصدر ومنبع السلطة التشريعية(٦١).

تضمن الدستور الياباني عددًا من المواد التي تكفل للشعب حقوقًا واسعة، لكن ما يؤخذ على هذه المواد أنها اقترنت بعبارة اشتراطية مثل "**في حدود القانون**"، وهو ما قلل كثيرًا من قيمة الضمانات التي منحها الدستور للشعب الياباني(٦٢).

ثالثًا: انتخابات عام ١٨٩٠ – Three: The 1890 Elections

بعد إعلان صدور لائحة قانون الانتخابات والدستور الياباني في ١١ شباط ١٨٨٩، كان لا بد من إجراء الانتخابات البرلمانية التي طالب بها الشعب والأحزاب السياسية والمعارضين للحكومة مرارًا وتكرارًا لسنوات عديدة، وتوعدت بإقامتها الحكومة الإمبراطورية في تموز عام ١٨٩٠، اليوم الذي طال انتظاره أملًا في كسر شوكة رجال الجينرو ورجال الدولة الكبار القائمين على رسم سياسة اليابان الداخلية والخارجية.

جرت انتخابات أول مجلس تمثيلي في اليابان استنادًا إلى الدستور بتاريخ الأول من تموز ١٨٩٠، فخاض التقدميون الانتخابات كتلة موحدة، في حين خاضها الليبراليون ثلاث كتل توحدت فور إعلان نتائج الانتخابات(٦٣).

نجحت الانتخابات على الرغم من تقديم بعض الرشاوي في يوم الانتخابات، إلا أن التصويت جرى كما خطط له في جو هادئ عمومًا. دليل الاهتمام بالانتخابات هو من بين

أعداد الناخبين الذين يحق لهم التصويت بالانتخابات والبالغ عددهم ٤٥٠,٣٦٥ ناخب، فقط ٢٧,٦٣٦ لم يصوتوا. أي كانت نسبة المشاركة ٩٥% في عموم البلاد، هذا في وقت لم تكن هناك تبعات قانونية على الامتناع عن التصويت. كانت المقاطعات التي بلغت بها أعلى نسبة من عدم المشاركة هي ناكازاكي (١١.١%) وكيوتو (١١%) وطوكيو وياماكوجي وياماناشي (١٩.٩%)[٦٤]. كانت نسبة أعداد الناخبين تمثل (١ لكل ٨٠) فرد من أفراد الشعب، وكان المرشحون يتنافسون بمعدل ٣-٤ مرشحين على كل مقعد[٦٥]. عكست هذه النتائج رغبة عامة الشعب في المشاركة في رسم سياسة البلد.

وقد يُخيّل للمرء أن النظام الانتخابي وضع الأساس لتحيز حضري: المناطق الريفية ذات أصحاب الأملاك الأثرياء حصلت على نسبة اقل من الممثلين في المجلس من المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية الأعلى لكن بعدد أقل من الناخبين المؤهلين. لكن بما أن المتطلبات الضريبية جعل الجميع غير مؤهلين تقريبًا ما عدا المزارعين الأغنياء، فأن التحيز الحضري يعني أن أصحاب الأراضي فقط في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية هم اللذين لديهم نسبة تمثيل عالية مقارنة بأصحاب الأراضي في المناطق الريفية. وعلى ما يبدو أن الأقلية الحاكمة كانوا حريصين على ضمان أن يكون أول مجلس نواب، الذي يمثل أصحاب الأملاك فقط، ذو توجه محافظ[٦٦]. وحتى بعد اتخاذ بعض الاحتياطات، لم تكن الأقلية الحاكمة راغبة في ترك نتائج الانتخابات إلى الحظ. لذا عمدوا إلى ترتيب الأوراق لصالح مرشحيهم بعدد من الطرق الأخرى. ففي قاعدة ربما كان الغرض منها ترويع الناخبين، كان مطلوبًا ممن يبدي بصوته أن يوقع على ورقته الانتخابية أمام مسئولي الانتخابات (لائحة الانتخابات المادة ٣٨). كما استخدموا الشرطة كثيرًا لمضايقة مرشحي الأحزاب ولفض الاجتماعات السياسية[٦٧].

كان للصحافة دور كبير في توضيح مزايا الحكومة الدستورية للشعب ومسؤولياتها. كانت عدد الأصوات الباطلة (٢٩٣٥ من مجموع ٤٢٢,٧٢٩ صوت)، وهذا رقم صغير قياسًا إلى كونها أول انتخابات. فضلا عن أسلوب التصويت المستخدم كان يتطلب كتابة الاسم الكامل لكل من المرشح والناخب مع عنوان الناخب، مع أن لم يكن جميع الناخبين يجيدون القراءة والكتابة، لذا وفرت الحكومة كتبة رسميين في مراكز الاقتراع لمساعدة الناخبين الذين لا يجيدون القراءة والكتابة، مما أعطى ذلك الفرصة للكتبة الفاسدين بخداع الناخبين الأميين[٦٨]،

شكلت أعداد المنتخبين نسبة ١% من تعداد اليابان السكاني[٦٩]. أُعلنت نتائج الانتخابات النهائية بحلول نهاية الأسبوع الأول من شهر تموز عام ١٨٩٠.[٧٠]

تكون أعضاء مجلس النواب المنتخب من مجموعة مختلفة من شرائح المجتمع الياباني موزعين كالأتي: العاملين بمجال الزراعة ٧٧ عضو، والإدارة ٤٨ عضو، أعمال متنوعة ٣٦ عضوًا، محاماة ١٧ عضو، تجارة ١٤ عضو، صحافة ١١ عضو، وفي المجال المصرفي ٥ أعضاء. شكلت هذه الأعداد ٣٥% من الساموراي و ٦٥% من عوام الشعب. وأغرب ما في الأمر كان التباين الكبير بين التمثيل الريفي والحضري في المجلس، حيث نسبة الأعضاء من الريف بلغت ٩٤% مقابل ٦% من الحضر[٧١].

حصل السياسيون المعارضين للحكومة (التيارات الشعبية) على الأغلبية التشريعية ١٧١ مقعد من أصل ٣٠٠ مقعد، على الرغم من القمع الذي استخدم في هذه الانتخابات. شعر إيتو هيروبومي والأقلية الحاكمة بالغيظ، ومن دون أن ينتظروا انعقاد اجتماع مجلس النواب الجديد أصدروا مرسومًا أخر يقيد فعاليات الأحزاب السياسية، ويمنع المرسوم الأحزاب من استقطاب أعضاء جدد، وتوزيع المنشورات، أو التواصل مع الأحزاب الأخرى[٧٢].

حصل أعضاء مجلس النواب حسب الانتماءات والاتجاهات الحزبية على مقاعد، فكانت حصة جيوتو وكايشنتو ٥٠ مقعد لكل منهما، فيما حصلت دايدو دانكيتسو Daido Danketsu على ٦٠ مقعد، وكانت المقاعد ١٤٠ المتبقية للمستقلين، والذين يتعين على الحكومة أن تستمد دعمها منهم[٧٣].

انشغل الفائزون منذ بداية تموز عام ١٨٩٠ في الإعداد والتفكير بما سيحدث في شهر تشرين الثاني القادم عندما يتعين على المجلس النواب الاجتماع للمرة الأولى؛ إذ أن أجواء الفرح التي سادت بعد أول انتخابات كان فيها إشارة إلى أن خلف النزاعات السياسية الكبيرة في ذلك اليوم فضلا عن العديد من المنافسات المحلية يوجد هناك إحساس متنامي بالوحدة الوطنية، على الرغم من أن النزاعات السياسية والمنافسات المحلية كانت حقيقية بما فيه الكفاية؛ إلا أن المعنيين كانوا راغبين، عندما تتطلب الحاجة، في تفضيل المصالح الإمبراطورية على كل هذه الخلافات[٧٤].

ما أن افتتح مجلس النواب رسميًا في ٢٩ تشرين الثاني ١٨٩٠، حتى واجه صانعي القرار في الحكومة معارضة غاضبة، لكن لقلة ومحدودية موارد الأحزاب جعلهم فريسة سهلة

للعروض المغرية المقدمة من الحكومة، وعندما هددت الأغلبية التشريعية بتعديل موازنة مجلس النواب، عمدت الأقلية الحاكمة إلى جذب ما يزيد على (٤٠ ممثل حزب) من الأغلبية مقابل ما وصف بأنه تعويضات سخية[٧٥]. نجح مؤيدي الحكومة على تشكيل حزب مؤيد للحكومة في البرلمان من ٧٩ عضوا فقط. ضغطت المعارضة ووجهت انتقادات على الفور في أول جلسة لخفض الميزانية، وانتقادات حول الحريات العامة. فما كان من رئيس الوزراء ياماگاتا أريتومو Yamagata Aritom[٧٦](١٨٣٨-١٩٢٢)، الذي كان يميل إلى تجاوز هذه المعارضة وحتى لا يضطر لحل البرلمان، ومن أجل جعل الجلسة الأولى سلسة، قام بالتنازل وتمرير الميزانية[٧٧].

أثبتت الأساليب التي اتبعتها الحكومة اليابانية قبل الانتخابات وفي أثنائها وبعدها أنها لم تكن لديها نية حقيقية لإقامة نظام ديمقراطي كامل هذا من جهة، ونقص الخبرة اليابانية في مجال الانتخابات، أو في فهم المؤسسات البرلمانية من جهة أخرى، جعل من إقامة نظام ديمقراطي حقيقي في عام ١٨٩٠، أمرًا من الصعب تحقيقه[٧٨].

أُعيد تأليف حزبي جيوتو والكايشيتو بعد افتتاح الدورة الأولى لمجلس النواب في تشرين الثاني، لِمَاذا لم يتمكن أحد من الحزبين من السيطرة على المجلس؟ لأن النواب اتجهوا مُنذُ البداية إلى الانضمام إلى كتل "**مائعة**". فكان هذا المجلس بسبب تحديد حق الانتخاب، مثل في جوهره طبقات أصحاب الأملاك لا سيّما أصحاب الأراضي الزراعية الذين كان جُل وأكبر همهم أن يحملوا الحكومة على تخفيض الضرائب والإقلال من نفقاتها. وكانت الحكومة من جانبها عازمة على الحصول على أكبر قدر من الأموال عن طريق مجلس النواب، لتتمكن من التقدم في تنفيذ برنامجها الاقتصادي وتوسعها العسكري. فعندما قدمت الميزانية الأولى للمجلس خفضها بنسبة ١٠% أو أكثر قليلًا، الأمر الذي ضايق رئيس الوزراء ياماگاتا أريتومو، لكنه تردد في حل أول مجلس نواب في البلاد لئلا يحدث ضجة، لكن الحكومة استطاعت في النهاية أن تغري بعض الأعيان على تغيير اقتراعهم واستطاعت أن تستعيد بعض التخفيض[٧٩].

أما بالنسبة لمجلس الأشراف فقد أدوا دورهم بإخلاص وكانوا على الدوام من مؤيدي الحكومة والإمبراطور، وكان همهم الأكبر الحفاظ على الدستور وتفوق النخبة الحاكمة. وتألف مجلس الأشراف من ٢٩٢ عضوًا، كان الأشراف منهم ١٤٦عضوًا، ويمثل ٤٥ عضوًا منهم

أعلى مرتبة من دافعي الضرائب في المدن والقرى، وكان الأعضاء (١٠١) المتبقين مرشحين إمبراطوريين انتقوا في الغالب من طبقة المسؤولين(٨٠).

كان للمجلسان اللذان يكونان الدايت الياباني حقوق متساوية من ناحية المبدأ، فيما عدا ضرورة عرض الميزانية أولًا على مجلس النواب، وطبقًا لمذكرات إيتو التاريخية، فأن مجلس الأشراف يمكن له "**توفير الحماية للحكومة**" ضد هجوم مجلس النواب(٨١).

كان هدف رجال الجينرو الأساسي من إنشاء مجلس الأشراف هو كبح جماح أي ضغوط ليبرالية من مجلس النواب(٨٢). والمخطط أدناه يوضح السياسة في اليابان في ظل دستور ميجي(٨٣).

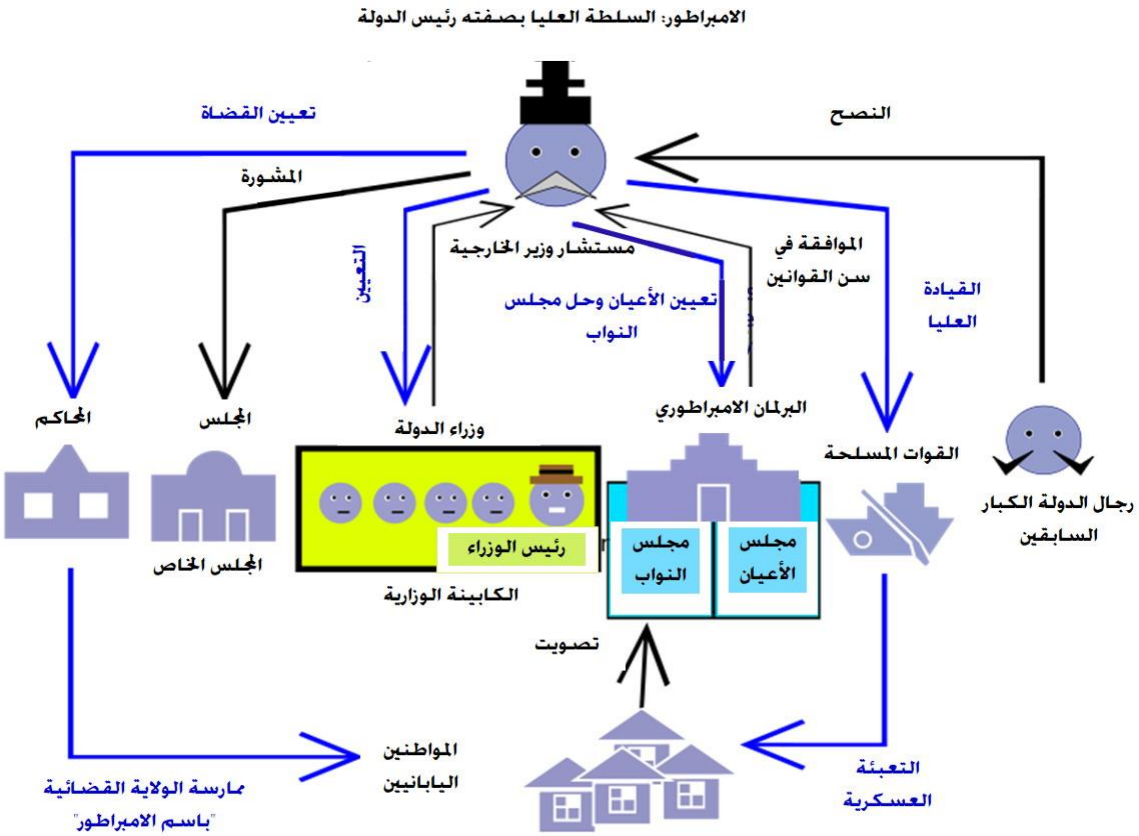

مخطط رقم (١) السياسة في اليابان في ظل دستور ميجي

إنَّ تجربة الانتخابات الأولى في اليابان ستنعكس على سياسة اليابان الداخلية والخارجية للفترة المتبقية من حكم ميجي أي من بعد عام ١٨٩٠ وحتى عام ١٩١٢، من العلاقة بين المجلس التشريعي والمجلس التنفيذي؛ إذ لم تكن تلك الانتخابات وليدة وحصيلة معاناة الشعب وبحثه عن حقوقه، إنما كان هدف رجال الجينرو من تلك التجربة هو الإيحاء

للغرب بأن اليابان تستطيع أن تفعل كل ما يفعله، حتى النظام الدستوري على الرغم من خروجها المتأخر من الإقطاع هذا من جهة، ومن جهة أخرى كانت اليابان تعُد هذا التطور الدستوري وسيلة لدفع الغرب للاعتراف بها بالمساواة على الصعيد الدولي، ومن ثم إلغاء المعاهدات غير المتكافئة؛ لذا لم تكن التجربة الدستورية اليابانية نابعة تمامًا من وجدان الشعب الياباني، ولا تمثل حاجة ملحة إلا في نفوس البعض القليل من الليبراليين محدودي العدد(٨٤).

يدعو الإمبراطور الياباني البرلمان للانعقاد ثلاث مرات على الأكثر في كل سنة. وله أن يؤجل جلساته أو أن يعلن انتهاء دوراته، وله أن يحل مجلس النواب. أما بالنسبة لتفسير مواد الدستور فكان من اختصاص الإمبراطور وحده وبمساعدة المجلس الخاص. أما تعديل الدستور فكانت من صلاحيات الإمبراطور وحده ايضًا، لكن مع ذلك كان التعديل يخضع للبرلمان الذي يدعى للتصويت عليه من جانب الإمبراطور(٨٥).

الاستنتاجات: Conclusions

أظهرت الانتخابات التشريعية الأولى لعام ١٨٩٠ في اليابان، مدى تنامي الوعي السياسي الشعبي الذي تميّز به اليابانيين من المطالبين والمعارضين لهذه الخطوة المهمة على حدٍ سواء، على الرغم من مرور سنوات قليلة جدًا من خروجهم من المرحلة الإقطاعية وحكم الشوگون العسكري الذي أبعد عامة الناس عن السياسة، عن طريق تفرده بالسلطة المطلقة، سيّما أن هذه المطالبات جاءت منذ السنوات الأولى من حكم ميجي، لذا كانت هذه الانتخابات من الأهمية في تاريخ اليابان الحديث لاتخاذه عنوانًا لبحث. وبعد دراسة وافية أو مستفيضة توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات فيما يخص هذا الموضوع أهمها: ومن هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج المهمة منها:

١- تطور النظام السياسي الجديد في اليابان في عهد ميجي ببطيء، ولكن بخطوات ثابتة، فتأثرت السياسة بآراء وأفكار الشخصيات العامة البارزة خارج الحكومة.

٢- يُعد تشريع الدستور وقانون الانتخابات في عام ١٨٨٩، واجتماع أول برلمان عام ١٨٩٠، من المزايا الكبرى للتاريخ السياسي للعقد الثاني من عهد ميجي.

٣- بقيام الانتخابات انتهى الصراع من أجل جمعية تمثيلية.

٤- كان البرلمان ضعيفًا رسميًا فيما يتعلق بالحكومة وكذلك بالإمبراطور.

٥- كانت أول خطوة ناجحة في تشكيل برلمان تمثيلي مستمر، على الرغم من أن لم تحسم وتقرر برلمان عام ١٨٩٠ في اليابان أي شيء ذا أهمية.

٦- على الرغم من البداية الضعيفة للبرلمان الإمبراطوري الياباني، إلا أنه استمر وأثبت مرونته إذ مكنت اليابان بعد سنوات من النمو والتطور.

٧- عُدّت التجربة اليابانية على الرغم مما شابها في بداياتها من تصرفات وإجراءات رجال الحكم الجينرو، واحدة من أنجح التجارب البرلمانية الأسيوية على غرار التجارب البرلمانية الغربية.

٨- مثلت انتخابات عام ١٨٩٠، تمثيلًا شعبيًا ضعيفًا نسبة إلى أعداد المشاركين في الانتخابات والتي شكلت نسبة ١% من تعداد اليابان السكاني، لا سيّما مؤهل امتلاك عقار مما جعل عدد الناخبين المشمولين بالتصويت قليلًا.

٩-حصل الناخبون اليابانيين على برلمان تمثيلي حقيقي وأن لم يكن فعالًا بالكامل هذا من جانب، ووجدت الحكومة نفسها في مواجهة حقيقية مع معارضة لا يمكن الاستهانة بها أو تجاهلها من جانب أخر.

١٠- أحتوى دستور عام ١٨٨٩، الذي صدر في نفس يوم صدور قانون الانتخابات فقرات مبهمة فيما يخص التمثيل الشعبي، لكن على الرغم من ذلك يُعدّ منح الدستور من الإمبراطور الياباني للشعب فتح عهد جديد للتقدم المدهش لليابان في ضمن مصاف الدول المتقدمة بين قوى العالم.

١١- كانت الصفة البارزة في برلمان عام ١٨٩٠، الأولية للمصالح الشخصية والولاء للعشيرة، الذي كان مصدر الخلافات الحزبية والتنافس السياسي.

Japan's First Legislative Elections of 1890

Keywords: constitution, elections, diet, parliament.

Assist. Prof. Dr. Afrah Mohammed Ali
College of Arts – Al-Mustansiriya University – History Department

The importance of studying "Japan's First Legislative Elections of 1890" stems from the fact that it is the first legislative election in Japan's history. The diet formed through this election was the first popularly elected parliament which contributed to the political process. The opposition formed by it had a role in making the political decision; as the government was not able to ignore or downplay its importance. This paper shows how much the Japanese government benefitted from this election, and the steps and devices it came up with in an effort to reach favorable results out of it. For the first time in Japan's history, the public participates in the political process, after centuries of marginalization

during the previous political administrations, and during the Meiji era, even before the constitution and the election law was declared on 11 February 1889, until they took part in this election on the first of July 1890 .

الهوامش

[1]Quoted in: Herbert H. Gowen, An Outline History of Japan, D. Appleton and Company, New York, 1929, P.333.

[٢] يشير التاريخ الأول سنوات حياة الإمبراطور، بينما يشير التاريخ الثاني لسنوات حكمه. سنعتمد هذه الطريقة في مجمل البحث.

[٣] اللقب الذي يطلق على المحاربين القدماء في اليابان. تعني كلمة الساموراي في اللغة اليابانية "**الذي يضع نفسه في الخدمة.**" على الرغم من أن اللفظ الأصلي استعمل في فترة إيدو؛ لتميز الرجال الذين كانوا يسهرون على حفظ الأمن، وعمّمَت هذه الكلمة لاحقًا على كل الرجال المحاربين في اليابان. يعود أول ظهور لكلمة الساموراي في كوكين واكاشو(٩٠٥-٩١٤) أول مجموعة أشعار إمبراطورية. وينتمي ٥% من اليابانيين إلى هذه الطبقة، يربط بين محارب من الساموراي وسيده الإقطاعي مبدأ الطاعة العمياء والولاء الذي يسمى البوشيدو. فقد الساموراي نفوذهم بعد أن تخلت اليابان عن النظام الإقطاعي عام ١٨٧١. انظر:
Kodansha, Encyclopedia of Japan, Vols.1-8, Vol.7, Tokyo, 1983, PP.7-8

[٤] مسعود ضاهر، تاريخ اليابان الحديث ١٨٥٥-١٩٤٥ التحدي والاستجابة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٩، ص ٩٥.

[٥] يشار إليها بطبقة (قدامى كبار موظفي الدولة) أو (الارستقراطية القديمة) أو تعني القدماء (أي مجموعة من القادة تولوا قيادة اليابان الحديثة في عهد ميجي. وشكلوا نواة متجانسة سيطروا على الحياة السياسية والاقتصادية في اليابان خلال عدة عقود ومن أشهر هؤلاء إيتو هيروبومي وياماگاتا اريتومو وماتسوكاتا مسايوشي. أنظر: أدوين أولدفاذر رايشاور، اليابان من الجذور حتى هيروشيما، ترجمة: يوسف شلب، منشورات دار علاء الدين، دمشق، ٢٠٠٠، ص١٠٤؛ Kodansha, Vol.3, PP.21-2

[٦] مسعود ضاهر، تاريخ اليابان الحديث، ص ص ٩٥-٩٦.

[٧] ويطلق عليها شوگونية توكوگاوا Tokugawa Shogunate، وباكوفو توكوگاوا Tokugawa Bakufu، وإيدو باكوفو Edo Bakufu، أسسها إياسو توكوگاوا (١٥٤٣ - ١٦١٦/ ١٦٠٣ - ١٦٠٥) في سنة ١٦٠٣ واستمرت حتى سنة ١٨٦٨. وحكم الشوگونات (الحكام العسكريون) من أسرة توكوگاوا. ويطلق على هذه المرحلة التاريخية أيضًا حقبة إيدو (طوكيو فيما بعد)، نسبة إلى اسم القلعة التي حكم منها الشوگون، وهو الحاكم العسكري، وأطلق على المجلس الذي يساعده في الحكم اسم الباكوفو Bakufu. حكم من هذه الأسرة خلال هذه الحقبة خمسة عشر شوگونًا. انظر: محمود عبد الواحد محمود، "**جذور تجربة التحديث في اليابان**"، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، جامعة بغداد، كلية الآداب، العدد العاشر، ٢٠٠٩، ص٨٥.

[٨] الحكومة العسكرية، وتختصر إلى باكو Baku، وتعني الخيمة Tent، التي هي الشوگونية أيضًا، أي مقر حكم الشوگون (الحاكم العسكري). محمود عبد الواحد، المصدر نفسه، ص٨٩.

[٩] مسعود ضاهر، تاريخ اليابان الحديث، ص ١٠٤.

[١٠] حبيب البدوي، تاريخ اليابان السياسي بين الحربين العالميتين، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠١٣، ص ٣٠.

(١١) رجل دولة شارك في استعادة ميجي عام ١٨٦٨، عمل كمسؤول حكومي في حكومة ميجي (١٨٦٨-١٨٧٣)، استقال من الحكومة بعد رفض اقتراحه بغزو كوريا. أسس أول حزب في اليابان وهو حزب جيوتو أو الحزب الليبرالي، في وقت لم تكن تعرف اليابان الأحزاب، ندد موقف الحكومة ودعا إلى تشكيل برلمان يختاره الشعب لتقديم المشورة للحكومة. عرف بجان جاك روسو اليابان، عمل كثيرًا مع إيتو هيروبومي. توفي عام ١٩١٩. انظر: Kodansha, Vol.3, P.349.

(١٢) أحد رجال السياسة البارزين في اليابان، يعده المؤرخون أحد الثلاثة مع كل من كيدوتاكيوشي وسائيغيو تاكاموري الذين ساهموا في الحركة التي أعادت الإمبراطور إلى هرم السلطة ((أحياء ميجي)). كانت له اليد الطولى في الكثير من الإصلاحات والتي كانت تهدف إلى تطوير البلاد وتحديثها. كان متسلطًا في طريقة حكمه واحتكر كل القرارات المهمة. انظر: افراح محمد علي، سياسة اليابان الخارجية تجاه الولايات المتحدة وأوربا في عهد ميجي ١٨٦٨-١٩١٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ٤٢؛Kodansha, Vol.6, P.93

(١٣) كينئيتشي أونو، التنمية الاقتصادية في اليابان، ترجمة: خليل درويش، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ص ٧٦-٧٧.

(14) Arthur E. Tiedemann (ed), An Introduction to Japanese Civilization, Columbia University Press, New York, 1974, P.183.

(١٥) فوزي درويش، الشرق الأقصى الصين واليابان١٨٥٣-١٩٧٢، مطابع غباشي، مصر، ١٩٩٧، ص ٧٦.

(١٦) سياسي ياباني، كان لديه اهتمام بالأمور المدنية والعسكرية منذ الطفولة وعند بلوغه بدء باتخاذ خطوات فعالة في شؤون الدولة. عارض بشدة شوگونية اشيگاجا والقي القبض عليه وسجن عام ١٨٦٣. بعد إصلاحات ميجي أطلق سراحه، وأرسل في جولة تفقدية إلى أوربا والولايات المتحدة عام ١٨٧٢. وعند عودته أنضم إلى تايسوكي إيتاجاكي لإقناع الحكومة بتأسيس برلمان ديمقراطي عام ١٨٧٤. وكان من الضمن الموقعين على الوثيقة التي طالبت بتشكيل هيئة تمثل الشعب، رشح لمجلس الأعيان عام ١٨٩١. توفي عام ١٨٩٨. أنظر:

Japan Biographical Encyclopedia & Who's Who (2nd ed), The Rengo Press Ltd., Japan, 1961, P. 682.

(١٧) سياسي من عهد ميجي، ساهم في حركة استعادة الإمبراطور، وبعد عام ١٨٦٨، درس في انكلترا حيث تولدت له قناعة بمزايا الحكومة البرلمانية. وعند عودته لليابان سعى مع ايتاجاكي تايسوكي للتأسيس تجمع منتخب شعبيًا وبذلك ترأس حركة الحرية وحقوق الشعب. وعمل بجد من أجل الحركة وساهم في تشكيل مجموعتين ناشطتين هما جمعية مساعدة الذات وجمعية الوطنيين، وأصبح المتحدث باسم حزب جيوتو المؤسس حديثًا ومحرر صحيفة، وناشرًا لصحيفة أخرى. عمل في وزارات عدة حكومية، وعين في مجلس الأشراف عام ١٩٠٤. توفي عام ١٩١١. انظر: Kodansha, Vol.2, P.373.

(١٨) سياسي من العهد الأخير من عهد إيدو، والفترة المبكرة من عهد ميجي (١٨٦٨-١٩١٢). انحاز إلى قضية تأييد إحياء الإمبراطور، كان له دور كبير في تشجيع الشوگون الأخير على إعادة السلطة الفعلية إلى الإمبراطور. شغل مناصب مهمة في عهد ميجي منها مستشار أصغر وحاكم مقاطعة أوساكا. استقال من عمله الحكومي إحتجاجًا على قرار الحكومة بعدم غزو كوريا عام ١٨٧٣. شن حملة لحث الحكومة الموافقة على إنشاء برلمان شعبي أكثر تمثيلًا. شكل مع إيتاجاكي في عام ١٨٨١ الحزب الليبرالي. لكن أقنعته الحكومة في العام التالي للسفر إلى أوربا مع إيتاجاكي لدراسة المؤسسات

السياسية وهذا ما عدّه أعضاء حركة الحرية وحقوق الشعب خيانة. أنظر: Kodansha, Vol.3, P.54.

(١٩) للإطلاع على الوثيقة انظر:

David J. Lu (ed), Japan A Documentary History: The Late Tokugawa Period to the Present, Vol.2, An East Gate book, New York, 1997, P.327 .

(20) Jon Livingston, Joe Moore, Felicia Oldfather (ed), Imperial Japan 1800-1945, Random House, New York, 1973, P.178; رؤوف عباس حامد، المجتمع الياباني في عصر مايجي ١٨٦٨-١٩١٢، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، ١٩٩٦، ص ٢٢٥.

(٢١) كانت أهم بنود هذا الميثاق الذي ضم خمس بنود، أصدره الإمبراطور الشاب موتسو-هيتو (ميجي) في ٦ آذار ١٨٦٨، إقامة مجالس استشارية على نطاق واسع، وتقرير جميع أمور الدولة بمعرفة ألرأي العام. للمزيد أنظر:

Yukio Ozaki, The Autobiography of Ozaki Yukio: The Struggle for Constitutional Government in Japan, Princeton University Press, USA, 2001, P.6; Donald Keene, Emperor Of Japan: Meiji And His World, 1852 – 1912, Columbia University Press, New York, 2002, P.179.

(٢٢) مسعود ضاهر، تاريخ اليابان الحديث ١٨٥٥-١٩٤٥ التحدي والاستجابة، ص ١٠٩.

(23) Arthur E. Tiedemann (ed), Op.Cit, P.185.

(٢٤) رؤوف عباس حامد، المصدر السابق، ص ٢٢٥.

(٢٥) رجل دولة بارز في عهد ميجي عرف باسم كيدو كوين أيضاً، وأحد الثلاثة الكبار مع أوكوبو توشيميشي وسائيغو تاكاموري الذين ساهموا في الإطاحة بنظام توكوگاوا. بعد عودته من البعثة، قدم استقالته عام ١٨٧٤، احتجاجًا على حملة نظمها العسكريون ضد جزيرة تايوان، إلا أنه عاد إلى الحكومة مجددًا سنة ١٨٧٥. كانت الحكومة قد رضخت لمطالبه في تطبيق نظام الحكومة الدستورية. تزايدت هيمنة اوكوبو على الحكومة كما سيطر على أغلب مراكز القرار. كرس سنواته الأخيرة للحد من التبعات السلبية للنظام الجديد على الطبقات الشعبية، توفي عام ١٨٧٧. انظر: افراح محمد علي، المصدر السابق، ص ٤٢؛ Kodansha, Vol.4, PP.202-203

(26) Arthur E. Tiedemann (ed), Op.Cit, P.184.

(27) Ibid, P.185.

(٢٨) فوزي درويش، الشرق الأقصى الصين واليابان، ص ٧٦.

(٢٩) رؤوف عباس حامد، المصدر السابق، ص ٢٢٦؛ Jon Livingston et.al, Op.Cit, P.204.

(٣٠) أرثر تيدمان، اليابان الحديثة، ترجمة: وديع سعيد، مكتبة الانجلو المصرية، القاهر، ١٩٥٩، ص ٢٦.

(٣١) ناجاي متشيو وميجول أورشيا (أعداد)، الثورة الإصلاحية في اليابان (ميجي أشن)، ترجمة عادل عوض، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٩٢، ص ٥١.

(٣٢) سياسي بارز في عصري ميجي وتايشو. تولى مناصب وزارية عدة في الحكومتين، أصبح رئيسًا للوزراء مرتين الأولى (١٨٩٨)، والثانية (١٩١٤-١٩١٦)، كان له دور بارز في التوصل لحل العديد من المشاكل الدبلوماسية العالقة مع الدول الأجنبية وقدرته على صنع القرارات السياسية في حكومة ميجي. تفاوض مع القوى الغربية لمراجعة وتعديل المعاهدات غير المتكافئة التي عقدتها اليابان مع تلك الدول في مدة توليه منصب وزير الخارجية في وزارة ايتو هيرويومي عام ١٨٨٨، ووزارة كوردا كيوتاكا في عام ١٨٨٨. أقدم على تقديم العديد من التنازلات نيابة عن الحكومة اليابانية للدول الغربية في أثناء المفاوضات مما جلب نقمة الشعب عليه. انظر: افراح محمد علي، المصدر السابق، ص ٤٧؛ Kodansha, Vol.6, P.96

(٣٣) سياسي ودبلوماسي ياباني، تقلد مناصب مهمة في الحكومة اليابانية، عُدّ من أهم صانعي القرار السياسي في عهد ميجي. كان أحد أعضاء بعثة إيواكورا (١٨٧١-١٨٧٣)، وعند عودته إلى اليابان تسنم مناصب حكومية مهمة منها: تولى منصب وزير الداخلية خلفًا لأوكوبو توشيميتشي عام ١٨٧٨، وكان المشرف على لجنة إعداد الدستور، وتولى منصب رئيس الحكومة مرات عدة بين الأعوام (١٨٩٢-١٨٩٦/ ١٨٩٨-١٨٩٩/ ١٩٠٠-١٩٠١). أصبح الحاكم على كوريا بين الأعوام (١٩٠٥-١٩٠٩)، حتى اغتيل في كوريا على يد آن تشونغ غون باغتياله في محطة هاربين في عام ١٩٠٩. انظر:
Japan Biographical Encyclopedia & Who's Who, PP. 425-427.

(٣٤) كينئيتشي أونو، المصدر السابق، ص ٧٧.

(35) David J. Lu (ed), Op.Cit, P.327.

(٣٦) فوزي درويش، الشرق الأقصى الصين واليابان، ص ٧٦.

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) رؤوف عباس حامد، المصدر السابق، ص ص ٢١٨-٢٢٠؛ مسعود ضاهر، النهضة العربية والنهضة اليابانية، ص ص ٢٦٦-٢٦٧.

(٣٩) حبيب البدوي، تاريخ اليابان السياسي، ص ص ٣٠ - ٣١.

(٤٠) أدوين رايشاور، اليابانيون، ترجمة: ليلى الجبالي، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٩، ص ١٢٢.

(٤١) رؤوف عباس حامد، المصدر السابق، ص ٢٢٩.

(٤٢) سياسي ياباني في عهد ميجي، وثاني رئيس وزراء لليابان (١٨٨٨-١٨٨٩). تولى في حكومة ميجي مناصب عدة، منها دبلوماسي في كارافاتو Karafuto، التي تطالب بها كل من اليابان وروسيا في عام ١٨٧٠. أوفد في عام١٨٧٥، مبعوثاً إلى كوريا للتفاوض على معاهدة كانغهوا في عام ١٨٧٦، فوقع على المعاهدة وكانت بداية العلاقات التجارية اليابانية - الكورية. عُيّنَ وزيرًا للتجارة في عام ١٨٨٧، وخلال مدة ولايته كرئيس للوزراء أشرف على إصدار دستور ميجي عام ١٨٨٩. شغل كورودو منصب وزير الاتصالات في عام١٨٩٢ في وزارة إيتو الثانية. أصبح احد أعضاء الجينرو في عام ١٨٩٥، ورئيس لمجلس الإمبراطور الخاص. توفي لإصابته بنزيف في المخ عام ١٩٠٠. أنظر: Kodansha, Vol.4, P.314.

(٤٣) مستشار ألماني وخبير للقانون الدولي استدعته الحكومة اليابانية في عام ١٨٧٨، للعمل في وزارة الخارجية اليابانية. أصبح مستشارًا لرئيس الوزراء الياباني إيتو هيروبومي في العام١٨٨٤، بناءً على طلب الأخير، وكان له تأثير كبير في كتابة مسودة الدستور الياباني ١٨٨٩. بقي في اليابان حتى العام١٨٩٣. انظر: افراح محمد علي، المصدر السابق، ص ١٤٨.

(٤٤) مسعود ضاهر، تاريخ اليابان الحديث، ص ١١٠.

(٤٥) ك. م. بانكيار، آسيا والسيطرة الغربية، ترجمة: عبد العزيز توفيق جاويد، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٢، ص٢٢٣.

(46) Quoted in: Walter Wallace McLaren (ed), Japanese Government Documents 1867-1889, Vol. XLII, Part.I, Northwestern University Library, USA, 1914, P.170.

(47) Ibid.

(48) J. Mark Ramseyer & Frances M. Rosenbluth, The Politics Of Oligarchy, Cambridge University Press, USA ,1995, P.42.

(49) Ibid.

(٥٠) فوزي درويش، اليابان الدولة الحديثة والدور الأمريكي، ط٣، مطابع غباشي، مصر،١٩٩٤، ص ١١٦.

(٥١) مسعود ضاهر، النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٩، ص ٢٦٦.

(52) J. Mark Ramseyer et.al, Op.Cit, P.42.

(٥٣) رؤوف عباس حامد، المصدر السابق، ص ص ٢٣٠-٢٣١.

(٥٤) عبد الغفار رشاد، التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٤، ص١٢٦.

(٥٥) فوزي درويش، اليابان الدولة الحديثة والدور الأمريكي، ص١١٣.

(٥٦) رؤوف عباس حامد، المصدر السابق، ص ٢٣١.

(٥٧) وِل وايريل ديورانت، قصة الحضارة: الشرق الأقصى اليابان، ترجمة: زكي نجيب محمود، ج٥، المجلد الأول، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٧٠.

(58) Herbert H. Gowen, Op.Cit, P.332.

(59) David J. Lu (ed), Op.Cit, P.341.

(60) Arthur E. Tiedemann (ed), Op.Cit, P.193.

(61) David J. Lu (ed), Op.Cit, P.341.

(٦٢) أدوين رايشاور، المصدر السابق، ص ١٢٣.

(٦٣) مسعود ضاهر، تاريخ اليابان الحديث، ص ١١٢.

(64) R. H. P. Mason, Japan's First General Election 1890, Cambridge University Press, London, 1969, PP.185-186.

(65) Walter Wallace Mclaren, A Political History Of Japan During The Meiji Era 1867-1912, George Allen& Unwin LTD, london,1916, P.208.

(66) J. Mark Ramseyer et.al, Op.Cit, P.43.

(67) Ibid.

(68) R. H. P. Mason, Op.Cit, PP.186-187.

(٦٩) أدوين رايشاور، المصدر السابق، ص ١٢٤.

(70) R. H. P. Mason, Op.Cit, PP.186-187.

(71) Walter Wallace Mclaren, A Political History Of Japan During The Meiji Era, PP.208-209.

(٧٢) مسعود ضاهر، النهضة العربية والنهضة اليابانية، ص ٢٦٧.

(73) Walter Wallace Mclaren, A Political History Of Japan During The Meiji Era, P. 209.

(74) R. H. P. Mason, Op.Cit, PP.188-189.

(75) J. Mark Ramseyer et.al, Op.Cit, P.43.

(٧٦) سياسي عاصر عهدي ميجي وتايشو(١٩١٢-١٩٢٦)، يعده اليابانيون مهندس الجيش الياباني، كما انه أدى دورا رئيسًا في السياسة في اليابان في عهد ميجي. تولى مناصب رسمية مهمة عدة منها، قائدًا للجيش، وزيرًا للحرب، وزير الداخلية، ورئيس الوزراء ومستشار الإمبراطور. وكانت لمساهماته دور في تطوير المؤسسات العسكرية والمدنية، ويعود له الفضل في سن قانون التجنيد الإلزامي عام ١٨٧٧، وهزيمة التمرد الذي قاده قادة إقطاعية ساتسوما بقيادة سائيغو تاكاموري عام ١٨٧٧، وإعادة تنظيم البلاد عام ١٨٧٨. توفي عام ١٩٢٢. انظر: أفراح محمد علي، المصدر السابق، ص ٤٣؛ Kodansha, Vol.8, P.291

(77) Andrew Gordon, A Modern History of Japan: From Tokugawa Times to the Present, Oxford University Press, New York, 2002, P.127.

(٧٨) أدوين رايشاور، اليابانيون، ص ١٢٤.

(٧٩) آرثر تيدمان، المصدر السابق، ص ٣٦.
(80) Walter Wallace Mclaren, A Political History Of Japan During The Meiji Era, P. 209.
(٨١) فوزي درويش، اليابان الدولة الحديثة والدور الأمريكي، ص ١١٤.
(82) Andrew Gordon, Op.Cit, P.126.
(٨٣) حبيب البدوري، الدستور الياباني دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠١٨.
(٨٤) فوزي درويش، اليابان الدولة الحديثة والدور الأمريكي، ص ١١٥.
(85) Herbert H. Gowen, Op.Cit, P.332.

الهوامش والتعليقات Footnotes and Comments

قائمة المصادر List of References

أولًا: المصادر العربية One: Arabic References

١- الكتب العربية Arabic Books

- أدوين أولدفاذر رايشاور، اليابان من الجذور حتى هيروشيما، ترجمة: يوسف شلب، منشورات دار علاء الدين، دمشق، ٢٠٠٠.
- .....، اليابانيون، ترجمة: ليلى الجبالي، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٩.
- آرثر تيدمان، اليابان الحديثة، ترجمة: وديع سعيد، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٩.
- حبيب البدوي، تاريخ اليابان السياسي بين الحربين العالميتين، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠١٣.
- .....، الدستور الياباني دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠١٨.
- رؤوف عباس حامد، المجتمع الياباني في عصر مايجي ١٨٦٨-١٩١٢، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، ١٩٩٦.
- عبد الغفار رشاد، التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٤.
- فوزي درويش، الشرق الأقصى الصين واليابان١٨٥٣-١٩٧٢، مطابع غباشي، مصر، ١٩٩٧.
- .....، اليابان الدولة الحديثة والدور الأمريكي، ط٣، مطابع غباشي، مصر،١٩٩٤.

- ك. م. بانكيار، آسيا والسيطرة الغربية، ترجمة: عبد العزيز توفيق جاويد، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٢.
- كينئيتشي أونو، التنمية الاقتصادية في اليابان، ترجمة: خليل درويش، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٨.
- مسعود ضاهر، النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٩.
- .....، تاريخ اليابان الحديث ١٨٥٥-١٩٤٥ التحدي والاستجابة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٩.
- ناجاي متشيو وميجول أورشيا (أعداد)، الثورة الإصلاحية في اليابان (ميجي أشن)، ترجمة عادل عوض، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٩٢.
- وِل وايريل ديورانت، قصة الحضارة: الشرق الأقصى اليابان، ترجمة: زكي نجيب محمود، ج٥، المجلد الأول، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٨.

٢- البحوث العربية Arabic Researches

- محمود عبد الواحد محمود، "جذور تجربة التحديث في اليابان"، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، جامعة بغداد، كلية الآداب، العدد العاشر، ٢٠٠٩.

٣- الرسائل الجامعية College Theses

- افراح محمد علي، سياسة اليابان الخارجية تجاه الولايات المتحدة وأوربا في عهد ميجي ١٨٦٨-١٩١٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٠.

ثانيًا: المصادر الأجنبية Two: Foreign References

١- الكتب الأجنبية Foreign Books

- Andrew Gordon, A Modern History of Japan: From Tokugawa Times to the Present, Oxford University Press, New York, 2002.
- Arthur E. Tiedemann (ed), An Introduction to Japanese Civilization, Columbia University Press, New York, 1974
- David J. Lu (ed), Japan A Documentary History: The Late Tokugawa Period to the Present, Vol.2, An East Gate book, New York, 1997.
- Donald Keene, Emperor Of Japan: Meiji And His World, 1852 – 1912, Columbia University Press, New York, 2002.
- Herbert H. Gowen, An Outline History of Japan, D. Appleton and Company, New York, 1929.

- J. Mark Ramseyer & Frances M. Rosenbluth, The Politics Of Oligarchy, Cambridge University Press, USA ,1995.
- Jon Livingston, Joe Moore, Felicia Oldfather (ed), Imperial Japan 1800-1945, Random House, New York, 1973.
- R. H. P. Mason, Japan's First General Election 1890, Cambridge University Press, London, 1969.
- Walter Wallace McLaren (ed), Japanese Government Documents 1867-1889, Vol. XLII, Part.I, Northwestern University Library, USA, 1914.
- Walter Wallace Mclaren, A Political History Of Japan During The Meiji Era 1867-1912, George Allen& Unwin LTD, london,1916.
- Yukio Ozaki, The Autobiography of Ozaki Yukio: The Struggle for Constitutional Government in Japan, Princeton University Press, usa, 2001.

٢- الموسوعات الأجنبية Foreign Encyclopedia

- Japan Biographical Encyclopedia & Who's Who (2nd ed), The Rengo Press Ltd., Japan, 1961.
- Kodansha, Encyclopedia of Japan,Vols.1-8, Vol.3, Tokyo, 1983.